

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مواد جديدة بأرقام (١٤ مكرراً، ١٤ مكرراً أ، ١٤ مكرراً ب) إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. عبد الكريم عبد الله الكندري

د. الكندري

يحال إلى لجنة حماية الأموال العامة

يوزع على الأعضاء

د. الكندري
٢٠٢٣/٨/٧

State of Kuwait



دولة الكويت

الاقتراح بقانون

بإضافة مواد جديدة بأرقام (١٤ مكرراً، ١٤ مكرراً أ، ١٤ مكرراً ب)
إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٦،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه مواد جديدة بأرقام (١٤ مكرراً، ١٤ مكرراً أ، ١٤ مكرراً ب) نصوصها كالآتي:

المادة (١٤ مكرراً):

" يكون الموظف العام مسئولاً مدنياً عن عمله الذي يضر بالغير متى ثبت أن هذا العمل قد نشأ عن إهمال أو تفريط في أداء وظيفته أو إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة أو مخالفة أحكام هذا القانون.
وعلى الجهة التي يعمل بها الرجوع عليه بمبلغ التعويض أو أية مبالغ أخرى تلتزم بأدائها للغير بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة "

State of Kuwait



دولة الكويت

المادة (١٤ مكرراً أ):

" تلتزم الجهات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون بإخطار ديوان المحاسبة بكل حكم نهائي يصدر بإلزامها بأداء مبالغ مالية للغير، وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم.

ويتولى ديوان المحاسبة فحص الأوراق وتحديد الشخص المطلوب رفع الدعوى ضده في ضوء ما نصت عليه المادة السابقة، وتتولى إدارة الفتوى والتشريع رفع الدعوى في جميع الأحوال نيابة عن الجهة المعنية.

وتؤول حصيلة المبالغ المحكوم بها إلى الجهة الإدارية صاحبة الشأن "

المادة (١٤ مكرراً ب):

" تسقط دعوى المسؤولية المنصوص عليها في المادة (١٤ مكرراً) بمضي عشر سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم الصادر ضد الجهة نهائياً "

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإضافة مواد جديدة بأرقام (١٤ مكرراً، ١٤ مكرراً أ، ١٤ مكرراً ب)
إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة

شهدت المحاكم في الآونة الأخيرة ازدياداً هائلاً في عدد الدعاوى المرفوعة من الأفراد ضد الجهات المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم إزاء القرارات والتصرفات الصادرة من الموظفين العموميين الناشئة عن ارتكاب مخالفات لأحكام هذا القانون، وقد أدى ذلك إلى تكبد الدولة خسائر جسيمة وهدر للمال العام وتعطيل للمصالح العامة نتيجة تحمل أخطاء الموظفين في أداء واجباتهم الوظيفية، الأمر الذي دعا لإعداد هذا المقترح عبر نقل المسؤولية التقصيرية التي تقوم بحق الإدارة إلى مسؤولية الموظف الشخصية عن أعماله تحقيقاً للردع العام وحرصاً على حماية المال العام تنفيذاً لما قضى به الدستور في المادة (١٧) بأن للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن، وتفعيلاً لأحكام المادة (٢٧) من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية التي تقضي بمسؤولية الموظف مدنياً عن خطئه الشخصي. وقد ضم المقترح ثلاث مواد جديدة تضاف إلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه مؤكداً في المادة (١٤ مكرراً) مسؤولية الموظف العام عن عمله الذي يضر بالغير متى ثبت أنه قد نشأ عن إهمال أو تغريط في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو إساءة استعمال السلطة أو مخالفة أحكام قانون حماية الأموال العامة، وذلك لتحقيق أقصى حماية ممكنة للأموال العامة.

وقد أوجبت هذه المادة على الجهة التي يعمل بها الموظف الرجوع عليه لاستيفاء ما دفعته من تعويض أو أية مبالغ أخرى التزمت بأدائها للمتضرر بموجب حكم نهائي على نحو يتفق مع الاتجاه الذي تبناه المشرع في هذا القانون بملاحقة كل صور الاعتداء على المال العام.



State of Kuwait

دولة الكويت

وحرص المقترح في المادة (١٤ مكرراً أ) على النص بالإجراءات الواجب اتباعها في حال صدر حكم نهائي من المحكمة المختصة بتعويض المتضرر، وعهد إلى ديوان المحاسبة مهمة فحص الأوراق وتحديد الشخص المطلوب رفع الدعوى ضده، وإدارة الفتوى والتشريع مهمة رفع الدعوى عن الجهة المعنية ولو لم تكن هي الجهة المختصة بالإجابة عنها قانوناً بقصد فرض نوع من الرقابة الحكومية وتوحيدها بشكل يتناسب مع أهمية الهدف الذي يسعى إليه هذا المقترح وهو الحفاظ على الأموال العامة. كما قرر المقترح مدة خاصة للتقادم المانع من سماع دعوى المسؤولية المنصوص عليها في المادة (١٤ مكرراً ب) تتمثل بمضي عشر سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم الصادر ضد الجهة نهائياً لضمان حق الإدارة في استرداد المبالغ التي التزمت بأدائها للغير على نحو يتلاءم مع أعراض هذا القانون.

التعميم الاستراتيجي للسياحة حوسبة دور الـ كبح الـ ون

٤٦١